

## الاقتصاد الأزرق مسار جديد في التنمية المستدامة تجارب دول مختارة

### Blue Economy A New Path in Sustainable Development Experiences of selected countries

أ.د. صفاء عبد الجبار الموسوي  
 Prof. Dr. Safaa Abdul jabbar Almusawi  
 جامعة كربلاء كلية الإدارة والاقتصاد  
 safaa.ali@uokerbala.edu.iq

رقية محمد محي كاظم  
 Ruqayiah Muhammad Mohi Kazem  
 جامعة كربلاء كلية الإدارة والاقتصاد  
 ruqayiah.m@s.uokerbala.edu.iq

**المستخلص:** يعد الاقتصاد الأزرق احد أوجه التنمية المستدامة الحديثة الذي يشير الى الأنشطة الاقتصادية التي تتمركز في البحار والمحيطات, والذي يهدف الى مواجهة الازمات العالمية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية والنظر الى موارد البحار والمحيطات كمساحات تنموية تستخدم بشكل مستدام, ويحظى هذا البحث بأهميته لكونه يندرج ضمن البحوث التنموية الحديثة التي تحظى باهتمام عالمي لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الاقتصاد الأزرق, ولقد انطلق البحث من فرضية مفادها وجود ارتباط بين الاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة من خلال الهدف 14 من اهداف التنمية المستدامة, وهدف البحث الى توضيح المفاهيم النظرية لكل من الاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة والتعرف على قطاعات الاقتصاد الأزرق, كما وقد هدف الى التعرف على بعض تجارب دول العالم في مجال الاقتصاد الأزرق. وقد تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها ان للاقتصاد الأزرق مساهمة فعالة في تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال الهدف 14 من اهداف التنمية المستدامة المتعلق بالبحار والمحيطات, وتم تقديم جملة من التوصيات كان من أهمها نشر الوعي الأزرق في العالم وتعزيز الثقافة البحرية من اجل تحسين الوضع الذي تعيشه محيطاتنا وبحارنا, والاستفادة من الخبرات الدولية لحماية البيئة والنمو الأزرق.

**الكلمات المفتاحية:** التنمية المستدامة, الاقتصاد الأزرق, قطاعات الاقتصاد الأزرق.

**Abstract:**The blue economy is one of the aspects of modern sustainable development, which refers to economic activities centered in the seas and oceans, which aims to confront global, economic, environmental and social crises and to view the resources of the seas and oceans as development spaces that are used in a sustainable manner. This research is important because it falls within modern development research that It is of global interest to achieve sustainable development through the blue economy. The research was launched from the hypothesis that there is a link between the blue economy and sustainable development through Goal 14 of the Sustainable Development Goals. The research aimed to clarify the theoretical concepts of both the blue economy and sustainable development and to identify the sectors of the blue economy. It also aimed to identify some of the experiences of countries around the world in the field of the blue economy. A set of conclusions were reached, the most important of which is that the blue economy has an effective contribution to achieving sustainable development through Goal 14 of the Sustainable Development Goals related to seas and oceans. A number of recommendations were presented, the most important of which was spreading blue awareness in the world and promoting marine culture in order to improve the situation. experienced by our oceans and seas, and benefiting from international expertise to protect the environment and blue growth.

**Keywords:** sustainable development, blue economy, blue economy sectors.

#### 1. المقدمة:

يعد الاقتصاد الأزرق مسار جديد لتحقيق التنمية المستدامة من خلال اعتماده الكبير على الموارد المائية الموجودة في العالم والمتمثلة بالبحار والمحيطات, ولكون ان الماء يغطي حوالي ثلاثة ارباع الكرة الأرضية, فقد سعت معظم دول ومنظمات العالم للتركيز على الاقتصاد الأزرق ووضع الخطط والاستراتيجيات لتطوير هذا النوع من الاقتصاد لكونه يمثل رافعة اقتصادية للعديد من الدول ومجال اقتصادي يوفر العديد من فرص العمل مما يساعد على الحد من الفقر وتقليل نسب البطالة, كما ويعمل على تحقيق الأمن الغذائي لسد احتياجات العدد الكبير من السكان وذلك من خلال استغلال الموارد الطبيعية المتواجدة في البحار والمحيطات بشكل عادل ومنصف لضمان حقوق الاجيال القادمة, كما وان الاقتصاد الأزرق يتمتع بالمرونة العالية في مواجهة الصدمات الاقتصادية وخلق سبل عيش مستقرة للمجتمعات التي تعتمد على المحيط, بالإضافة الى انه يعمل على دعم الناتج المحلي الاجمالي وذلك من خلال قطاعاته المتمثلة بكل من (الصيد, النقل البحري, تربية الاحياء المائية, الصناعات البحرية, التكنولوجيا الحيوية البحرية, تحلية المياه, السياحة الساحلية والبحرية). كما ويمثل الاقتصاد الأزرق فرص جديدة تتسجم بشكل تام مع روح الاستدامة التي دعت اليها خطة الامم المتحدة للتنمية المستدامة 2030, حيث سيساهم الاقتصاد الأزرق في تحقيق اهداف الخطة المذكورة ولاسيما الهدف 14 من اهداف التنمية المستدامة الذي يسعى "الى حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها بشكل مستدام لتحقيق التنمية المستدامة".

ولقد عرض هذا البحث ثلاثة تجارب دولية في مجال الاقتصاد الأزرق وجميعها تعد من الدول الساحلية، وهذه الدول هي (الامارات العربية المتحدة، مصر، الجزائر)، ولقد تم التعرف على نشأة الاقتصاد الأزرق في الدول المختارة واهم الخطط والاستراتيجيات التي قامت بها هذه دول في مجال الاقتصاد الأزرق.

### المبحث الأول:

#### 2. منهجية البحث:

##### 2.1 مشكلة البحث:

لكون ان العالم يعاني من مشاكل بيئية ومناخية واضحة، لذا يجب اللجوء الى مصادر تحافظ على وتيرة النمو الاقتصادي دون حدوث اي اضرار بيئية، مثل : الاقتصاد الأزرق.  
لذا يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال السؤال الآتي:

ماهو الاقتصاد الأزرق؟ وكيف يساهم في تحقيق التنمية المستدامة؟ وهل هناك اثار سلبية ناجمة عن عدم اعتماده؟

##### 2.2 فرضية البحث:

لكي تتم الأجابة على السؤال المطروح في الاشكالية اعلاه يمكن وضع الفرضيات الآتية :

- الاقتصاد الأزرق هو الادارة الجيدة للموارد المائية وحماية المحيطات والبحار.

- يساهم الاقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الهدف 14.

- هناك اثار سلبية ناجمة عن عدم اعتماد مفهوم الاقتصاد الأزرق.

##### 2.3 اهمية البحث :

يكتسب هذا البحث أهميته من انشغال مختلف دول العالم بمسألة الاستغلال الرشيد للثروات المتواجدة في المسطحات المائية كمراسل طبيعي، تحقق جميع الدول من خلاله الرفاه للإنسان وتحسين مستويات المعيشة فيها، كما وتتبع أهمية هذا البحث من كونه يندرج ضمن البحوث التنموية الحديثة والتي تحظى باهتمام عالمي لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الاقتصاد الأزرق .

##### 2.4 اهداف البحث :

تتمثل اهداف البحث بالنقاط الآتية:

- توضيح المفاهيم النظرية لكل من الاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة.

- التعرف على قطاعات الاقتصاد الأزرق.

- التعرف على بعض تجارب دول العالم في مجال الاقتصاد الأزرق.

##### الإطار النظري:

### 3. مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها:

#### 3.1 مفهوم التنمية المستدامة:

تعددت انواع واشكال التنمية ومن ضمن تلك الاشكال التي تعد حديثة نسبياً : التنمية المستدامة والتي يطلق عليها في بعض الاحيان التنمية المستمرة المتواصلة، ويتصف هذا النوع من التنمية بمجموعة خصائص من ضمنها ان الهدف والوسيلة والغاية فيها هو الانسان، مع التأكيد على توازن البيئة بأبعادها المتنوعة وحرصها على تنمية الموارد البشرية والطبيعية من دون حدوث اي تدمير او اسراف وذلك وفق استراتيجيات (حالية ومستقبلية) مخططة من اجل تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية

(Medhat Abu Al-Nasr, Yasmine Medhat Muhammad, 2017, 79).

وتوجد تعاريف كثيرة للتنمية المستدامة وكل تعريف يحاول ان يسلط الضوء على ناحية معينة من التنمية المستدامة وعلى سبيل العرض لا الحصر فقد عرّفت التنمية المستدامة من قبل الامم المتحدة على انها (التنمية التي تلبى احتياجات الجيل الحالي دون الاضرار بقدرة الاجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها الخاصة) ويتصف هذا التعريف بالشمولية

(Falah Jamal Marouf Al-Azzawi, 2016, 56).

كما وقد عرّفت (بأنها التنمية التي تطمح الى استخدام الموارد الطبيعية بشكل منصف بحيث ان الاجيال الحالية تعيش من دون الحاق اي ضرر بالاجيال المستقبلية) وقد ركز هذا التعريف على الموارد الطبيعية وضرورة ترشيدها استخدامها لضمان حقوق

جميع الأجيال. (Medhat Al-Quraishi, 2007, 128).

وفي ضوء التعريفات السابقة يمكن ان نعرف التنمية المستدامة (بأنها تنمية عادلة تسعى الى حفظ حقوق الاجيال الحالية والمستقبلية على حد سواء واستفادة الجميع من الموارد المتوفرة، وذلك من خلال سياسات محددة).

##### 3.2 اهداف التنمية المستدامة:

تنقسم محاور التنمية المستدامة الى سبعة عشر هدفاً وهذه الاهداف بدورها تتكون من 169 غاية ويتبع هذه الغايات 304 مؤشر. "وفي الحقيقة تعد هذه الاهداف بمثابة تطوير للاهداف الثمانية للألفية الثالثة التي كانت من ضمن اهتماماتها تقليص الفقر على

الصعيد العالمي" (Sayyid Farraj Al-Saeed Al-Muhammad, 22, 557) وهذه الاهداف هي:

أ \_ القضاء على الفقر بجميع اشكاله في كل مكان"

- ب\_ القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة ."
- ج\_ ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار ."
- د\_ ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة ."
- ه\_ العمل على تحقيق المساواة فيما بين الجنسين وتمكين المرأة .
- و\_ ضمان توفر خدمات المياه وخدمات الصرف الصحي .
- ز\_ ضمان حصول الجميع على طاقة نظيفة وحديثة .
- ح\_ تدعيم النمو الاقتصادي وتوفير التوظيف المنتج لكل فرد قادر على العمل .
- ط\_ توفير التصنيع المستدام والعمل على تبني الابتكار والابداع .
- ي\_ التقليل من حالة عدم المساواة داخل حدود الدولة وفيما بين الدولة .
- ك\_ العمل على بناء مدن انسانية وأمنة ومستدامة .
- ل\_ ضمان الإنتاج والاستهلاك المستدام .
- م\_ اعتماد افعال عاجلة من اجل تحسين المناخ .
- ن\_ الحفاظ على البحار والانهار والمحيطات والمسطحات والكائنات الحية .
- س\_ حماية الاستخدام المستدام لما يعرف بالنسق الايكولوجي ومحاربة التصحر والحفاظ على الغابات .
- ع\_ تعزيز العدالة والسلام الدولي والمسائلة وعلى جميع المستويات .
- ف\_ تقوية وسائل الشراكة والتنفيذ من اجل تحقيق التنمية المستدامة
- (Medhat Abu Al-Nasr, Yasmine Medhat Muhammad, 2017, 89).

#### 4. مفهوم الاقتصاد الأزرق وقطاعاته:

##### 4.1 تعريف الاقتصاد الأزرق:

لقد تم اعتماد عدد من التعاريف لمفهوم الاقتصاد الأزرق وذلك وفقاً للسياق والرقعة الجغرافية المستهدفة, وقد تم وضع هذه التعاريف في البداية من قبل المؤسسات الدولية والتي تعنى بدراسة الاستراتيجيات الاقليمية والوطنية التي لها صلة بالاقتصاد الأزرق, وفيما يلي سنذكر بعضاً من هذه التعاريف :

قد عرّف برنامج الامم المتحدة للبيئة هذا المفهوم على النحو التالي:

"هو اقتصاد يؤدي الى تحسين الرفاه الانساني وتعزيز العدالة الاجتماعية , مع التقليل بشكل كبير من المخاطر البيئية وندرة

الموارد" . (Economic, Social and Environmental Council, Report, 2018, 15)

وقامت المفوضية الاوربية بتعريفه على انه " جميع الانشطة الاقتصادية التي تتعلق بالمحيطات والبحار والسواحل, وتغطي مجموعة واسعة من القطاعات الناشئة والمتراطة ", اما دول الكومنولث تعتبرها " مفهومًا ناشئًا يشجع الاشراف الأفضل على

محيطنا (او الموارد الزرقاء). (Gharbi Yassin Si Lakhdar, Mohammadi Siham, 2019, 76)

وعرفه الصندوق العالمي للحياة البرية بأنه " الاقتصاد الأزرق هو اقتصاد بحري يوفر فوائد اقتصادية واجتماعية للأجيال الحالية والمستقبلية من خلال المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر وتوفير فرص العمل اللائق والاستقرار السياسي ويعمل على استعادة وظائف النظم الايكولوجية ويحافظ على النوع البيولوجي والانتاجية وقيمة النظم الايكولوجية البحرية, يعتمد بالاساس على التقنيات النظيفة والطاقة المتجددة وتدفق الموارد الدائرية لضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي "

(Michelle Voyer and others, 2017, 9)

وعرفته منظمة الفاو بأنه: "الاقتصاد المرتكز على الانشطة البحرية في المسطحات المائية من بحار ومحيطات وخلجان وبحيرات, واستثمار مواردها بما يحقق افضل عائد ممكن من هذه الانشطة الاقتصادية, مثل النقل البحري وصيد الاسماك والسياحة والتعدين والخدمات اللوجستية."

وان هذه المنظمة تتطلع من خلال الاقتصاد الأزرق الى المحافظة على سلامة المسطحات المائية والمحيطات من التهديدات المتنامية التي تتعرض لها كالصيد الجائر وغير القانوني , التلوث, ارتفاع مناسيب المياه نتيجة للتغيرات المناخية, تحسين بناء وصون مصائد الاسماك, الالتزام بمنهج التنمية المستدامة , تعظيم عوائد الموارد البحرية والاستغلال الرشيد لها من خلال تحفيز النهج المعزز للنمو, تحفيز وتطوير الاستثمارات والابتكار والسياسات في دعم الامن الغذائي والتقليل من الفقر وادارة الموارد بشكل مستدام, وكذلك ضمان تدابير تصمم خصيصاً لتعزيز التعاون فيما بين الدول في مجال الاقتصاد الأزرق.

(Shamiya bin Abbas, 2019, 365)

مما سبق يمكن ان نعرف الاقتصاد الأزرق بأنه: اقتصاد حيوي يسعى الى التركيز على اهمية الموارد المائية المختلفة كالبهار والمحيطات والانهار والسواحل الموجودة في العالم, وادارتها ادارة حكيمة بشكل يدعم الاقتصاد المحلي والعالمي وحمايتها من اجل الاجيال الحالية والمستقبلية.

#### 4.2 نشأة الاقتصاد الأزرق:

لقد تزايد الاهتمام العالمي بالمحيطات والبحار بشكل متسارع لما تحتويه من كم هائل من الموارد الاقتصادية التي تعمل على التنوع في مصادر الدخل وإيجاد الملايين من فرص العمل، وذلك انعكس في مبادرات عدة للجان التابعة للأمم المتحدة وانبثق عنها مفهوم حديث لاقتصاد قادر على ان يحقق ادارة سليمة للمساحات المائية الموجودة في العالم وهو (الاقتصاد الأزرق) (Abdel Hafeez Maskin, Rima Zarkout, 2019, 61) حيث ان الفضل يعود الى الاقتصادي البلجيكي "غونتر باولي" الذي كان من اوائل من لفتوا الانتباه الى اهمية الاقتصاد الأزرق وذلك من خلال كتابه الذي نشره في بداية عام 2010 والذي يحمل اسمه وتحت عنوان "الاقتصاد الأزرق عشر سنوات مئة اختراع واكتشاف ومئة مليون فرصة عمل"، وقد حظيت الافكار الموجودة فيه برواج شديد في تلك الفترة مما وُد أثر هائل وكبير في انتشار مصطلح ومفهوم الاقتصاد الأزرق في العالم. ولقد حاول غونتر باولي اقناع المستثمرين ورجال الاعمال بضرورة السعي من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الاستفادة من الموارد والبدائل المتاحة (سواء كانت بيئية او غير بيئية) وكذلك عن طريق الابتعاد عن اتباع الحلول التقليدية والاستثمارات الكبيرة على المشروعات ذات الاهداف والصفات النمطية المستنزفة للطاقة، والعمل على استخدام الحلول المبتكرة.

وفي مؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة المنعقد في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية في عام 2012، تم اعادة طرح مفهوم الاقتصاد الأزرق مرة اخرى مع اضافة بعد جديد وهو (البعد البيئي) الذي حظي بقبول من الجميع بسبب رغبتهم القوية في احداث توازن بين استغلال الموارد البيئية المتاحة وبين التنمية الاقتصادية، وايضاً بسبب زيادة الحاجة الى تحقيق الأمن الغذائي وإيجاد بدائل اقتصادية جديدة للقضاء على الفقر ودفع عجلة التنمية، مع ضرورة المحافظة على البيئة وحقوق الاجيال (الحالية والمستقبلية) بالاستفادة من الثروات الطبيعية المتاحة. (Ahmed Sultan, article, 2022)

وطوال العملية التحضيرية لمؤتمر ريو + 20، شككت العديد من البلدان الساحلية في التركيز على الاقتصاد الأخضر وإمكانية تطبيقه عليها. وقد تم الإدلاء بتصريحات قوية خلال العملية التحضيرية لمؤتمر ريو+20 دعماً لنهج "الاقتصاد الأزرق" لمعالجة وضعهم على نحو أكثر ملاءمة. لقد بُذلت جهود مؤسسية لتوسيع الجانب الأزرق من الاقتصاد الأخضر على النحو المتجسد في تقرير "الاقتصاد الأخضر في عالم أزرق"، لكن الزخم الدولي انتقل الآن إلى ما هو أبعد من ذلك. كما واقترح تقرير "الاقتصاد الأخضر في عالم أزرق" الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤسسات أخرى في إطار التحضير لمؤتمر ريو + 20، ثلاثة مبادئ رئيسية في الاستخدام المستدام للمحيطات :

- أ\_ ينبغي حصاد الموارد أو زراعتها أو الاتجار بها بطريقة فعالة ومستدامة .
- ب\_ وينبغي توزيع المنافع الاقتصادية بشكل عادل ومفيد اجتماعياً.
- ج\_ وينبغي تخفيض البصمة الكربونية لهذا القطاع، مع حماية إمكانية عمل النظم البيئية البحرية كمصارف للكربون Kelly . (Hoareau, 2016, 4)

#### 4.3 قطاعات الاقتصاد الأزرق:

اضافة الى القطاعات التقليدية للبحر مثل السياحة والصيد والانشطة المائية، ضم الاقتصاد الأزرق قطاعات جديدة مثل ( السياحة الايكولوجية، تربية الاحياء المائية، المنتجات والتكنولوجيا الحيوية البحرية وغيرها). وفيما يأتي شرح موجز لجميع هذه القطاعات:

أ\_ الصيد : وفقاً لمنظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة انه قد بلغ الانتاج من صيد الاسماك عام 2014، 81,5 مليون طن. وان صيد الاسماك يشكل مورد رزق لـ 820 مليون شخص يعملون ضمن هذا القطاع، بالإضافة الى انه يعد مصدر غذاء لـ 3 ملايين شخص معتمدين على الاسماك لسد حاجاتهم من المغذيات الدقيقة والبروتين الحيواني وأوميغا 3 (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تقرير، 2018)، كما وان للتجارة الدولية في الاسماك والمأكولات البحرية اهمية كبيرة، فقد قامت منظمة الاغذية والزراعة بدراسة تتعلق بتأثير التجارة على الأمن الغذائي فخلصت هذه الدراسة الى انه للتجارة الدولية في الاسماك اثر ايجابي على الامن الغذائي المحلي، وفي نفس الوقت فإن هذه التجارة تؤدي الى زيادة الضغط على الارصدة السمكية، لذلك يجب ان يكون هناك ادارة فعالة لمصايد الاسماك من اجل الحفاظ على الامن الغذائي والتجارة الدولية (في الاسماك) على المدى البعيد.

(Muhammad Sabry Abu Zaid Eid Ahmed, Ahmed Muhammad Fawzi Muhammad, 2022, 562)

ب\_ تربية الاحياء المائية : بسبب التسارع في وتيرة النمو الديمغرافي في العالم، اصبحت الحاجة للغذاء رهاناً رئيسياً، فتربية الاحياء المائية التي كانت توفر (وفقاً لتقرير منظمة الاغذية والزراعة عام 2016)، نسبة 59% من الاسماك في الاسواق العالمية، من الممكن ان تكون احدى الحلول المستقبلية لتعويض النقص المتوقع في البروتين الحيواني، وقد ارتفع حجم انتاج النباتات المائية والاسماك المستزرعة على الصعيد العالمي لدرجة انه تجاوز حجم الاسماك المتأنية من الصيد، وتعتبر دولة الصين من اوائل البلدان المنتجة للاحياء المائية في العالم، لتليها الهند واندونيسيا وفيتنام. وتربية الاحياء المائية تكتسي اهمية كبيرة بالنسبة الى الاقتصاد الأزرق، بسبب مساهمتها في خلق فرص العمل ودورها في تعزيز الأمن الغذائي

(Economic, Social and Environmental Council, Report, 2018, 17).

ج\_ النقل البحري : يشمل قطاع النقل البحري كل من النقل البحري والساحلي للبضائع والركاب، النقل المائي الداخلي الخاص بالشحن البحري وتأجير معدات النقل، النقل المائي الداخلي الخاص بالركاب. وان النقل الداخلي يعد جزء من الاقتصاد الأزرق، لانه يشمل الشحن ونقل الركاب عبر البحيرات والقنوات والانهار والممرات المائية الداخلية الاخرى. ويعد الشحن البحري من

أكثر وسائل النقل خفصًا للكربون، حيث يمثل أقل من 3% من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية السنوية. وإن الصناعة العالمية وحجمها وطبيعتها تجعل من الضروري أن تستمر الصناعات في التقليل بشكل كبير من تأثيراتها البيئية. وإن الشحن البحري يعتمد بشكل مباشر على الخصائص الفيزيائية المتمثلة بالتيارات البحرية وعمق المياه وظروف الجليد والمد والجزر، أما الاعتماد الغير مباشر فيتمثل بخدمات النظام البيئي التي تستخدم من قبل الموانئ الساحلية. وإن الآثار البيئية لحركة المرور ترتبط بتلوث الهواء والماء وترتبط أيضًا بالتنوع البيولوجي. ويعتبر الكبريت وأكاسيد الكربون والبنتروجين من أهم الانبعاثات في الهواء، والتي من الممكن تقليلها من خلال تحسين كفاءة الطاقة. كما ويعد النقل البحري من أكثر وسائل النقل كفاءة مقارنة بالنقل البري والجوي من حيث انبعاثات الغازات الدفيئة وأسعارها. ( Muhammad Jalal Muhammad al-Sayyid Khattab, 2020, 760)

د\_ الصناعات البحرية : هذا القطاع يمثل شريحة هامة في الاقتصاد الأزرق وتعتمد عليه عدة قطاعات، وإن الصناعات البحرية تشمل عدة أمور منها (بناء وصيانة وتصليح القوارب وجميع أنواع الغواصات والسفن واليخوت، كما ويشمل التكنولوجيات التي تستخدم في الصناعات البحرية، وصناعة وإعادة تدوير السفن).

ه\_ الطاقة المتجددة البحرية : وتمثل نحو 22% من مزيج الطاقة العالمية، وإن هذا القطاع يمكن أن يوفر حلولاً لمشاكل الطاقة، ويشمل عدالة توزيع الطاقة وأمنها إضافة إلى الاستدامة البيئية، وللطاقة البحرية عدة أشكال مثل : الرياح البحرية، الطاقة الشمسية البحرية، المد والجزر، الأمواج ، طاقة الكتلة الحيوية البحرية، حرارة المحيط، وتعتبر طاقة الرياح الأكثر انتشارًا. ( Abdel Hafeez Maskin, Rima Zarkout, 2019, 63-64)

و\_ السياحة الساحلية: وتنتشر في البلدان التي تمتلك مناطق ساحلية جميلة وشواطئ رملية، وتعد من أهم أنواع السياحة والأكثر جذبًا وشعبية في العالم، كما وتعد الأكثر سهولة لكونها ترتبط أساسًا بالبحر مثل (حوض البحر المتوسط). (Brahimi Sami, 2011, 19))

وتعرف السياحة بأنها تغيير لمكان الإقامة لفترة من الزمن قد يكون يوم واحد على الأقل لأجل الترويج عن النفس عن طريق ممارسة مختلف الهوايات كالصيد والغوص تحت الماء، وهناك بعض الدراسات تشير إلى أن السياحة الساحلية الترفيهية تمثل جزءًا ثابتًا من العرض السياحي حيث أنها تسير بمعدل أسرع من أنواع السياحة الأخرى في معظم دول العالم ((Misbah Muhammad Ashour, 2020, 67)). وتعد السياحة البحرية أو الساحلية واحدة من القطاعات الحيوية للاقتصاد في عدد كبير من البلدان من ضمنها البلدان الساحلية الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة، وإن السياحة الساحلية التي تتعلق بالمحيطات تأتي بعدة أشكال منها سياحة علوم الآثار البحرية، سياحة الغوص، ركوب الأمواج، السياحة البيئية، الرحلات البحرية، وعمليات الصيد الترفيهية .

وإن السياحة المستدامة يمكن أن تكون أحد أجزاء الاقتصاد الأزرق وتعزز الاستخدام المستدام للأنواع البحرية والبيئات، كما وإنها مدرة للدخل للمجتمعات المحلية لذا فإنها تعمل على الحد من الفقر، وتحترم التقاليد والثقافات المحلية وتحافظ عليها، فأذا تمت إدارتها بشكل جيد فمن الممكن أن تسهم في التنمية المستدامة للبلدان الساحلية الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.

ز\_ تحلية مياه البحر : تعد تحلية المياه إحدى الخيارات الجذابة للعديد من الدول وخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية شحيحة المياه ، وتتميز تقنيات تحلية المياه بقدرتها على إنتاج كميات كبيرة جدًا من المياه لكنها تحتاج إلى تكاليف تشغيلية ورأسمالية كبيرة، وتستخدم تحلية المياه في 150 دولة تنتشر في كل من الصين واليابان وأستراليا وإسبانيا والولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية الأخرى وشمال أفريقيا والشرق الأوسط ، لكن مع تضاعف مشروعات تحلية المياه ظهرت مخاوف متعلقة بالآثار التراكمية بما في ذلك الزيادات التدريجية في الملوحة ( في المناطق التي ينتج فيها محلول ملحي ويتم تحريره خلال عمليات التحلية ) وزيادة تلوث درجات الحرارة ، ويمكن التقليل من بعض هذه الآثار من خلال تخفيف المحلول الملحي قبل أن يتم إطلاقه في البيئة البحرية ، وتحديد موقع مناسب لمياه البحر .

ح\_ الصناعات الاستخراجية: قبالة سواحل العديد من الدول حول العالم يجري استكشاف واستخراج النفط والغاز، وقد تم التعرف على العديد من الأمور من أجل إدارة مخاطر هذه الصناعات واتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من آثارها، فقد أوصى البنك الدولي في أحد التقارير بأنه على البلدان التي تفكر وتدعم أنشطة التعدين في البحار يجب أن تمضي بأنشطتها بدرجة عالية جدًا من الحذر لكي لا تلحق أي أضرار بالغة في النظام البيئي (البحري). وقد أبرز التقرير ضرورة الحاجة إلى اتباع نهج وقائي احترازي "وخاصة في ضوء الآثار المحتملة على الموارد البحرية (الحية) التي تعتمد عليها هذه الدول بشكل كبير". في هذا السياق قام البنك الدولي بأعداد سلسلة تدابير لأجل تنفيذ النهج التحوطي للتعددين في البحار إلى أقصى حدود ممكنة (Muhammad Sabry Abu Zaid Eid Ahmed, Ahmed Muhammad Fawzi Muhammad, 2022, 555-557-558)

وإن المحيطات والبحار وسواحلها تزخر بموارد معدنية وطاقة هائلة، وتحتوي على مجموعة كبيرة من العمليات الجيولوجية التي تكون مسؤولة عن تكوين وتركيز هذه الموارد، فهناك ما يقارب الـ 20% من احتياطات البترول وما يقارب الـ 30% من احتياطات الغاز الطبيعي موجود في المجال البحري . إلا أنه غالبًا يتطلب من الدول أن تقوم بالتحكيم بشأن هذا النوع من المشاريع

على اعتبار انه لو كان استغلال الغاز والبتروول يدر الارباح فأن ذلك في الغالب يكون على حساب استغلال موارد بحرية اخرى تعد اكثر مراعاةً للنظم الإيكولوجية .

ط\_ التكنولوجيا الحيوية البحرية : ان المحيطات والبحار تتميز بتنوع بيولوجي غني, فتضم ما يتراوح بين ال 700000 وال 1000000 نوعًا من الكائنات ذوات النوى الحقيقية وملايين الانواع ذوات النوى البدائية, وفي كل يوم يتم اكتشاف مركبات بيولوجية وجينات جديدة في المحيطات والبحار وايداع براءات الاختراع المتعلقة بها, وان تطوير هذه العناصر من الناحية التجارية لاسيما المستحضرات الصيدلانية والتجميلية والإنزيمات تعد إمكانيات هامة للاقتصاد الأزرق, كما وان التنقيب البيولوجي والتكنولوجيا الحيوية البحرية في الواقع يقومون بدور اساسي في ابتكار التكنولوجيات الجديد (Economic, Social and Environmental Council, Report, 2018, 17)

المبحث الثاني:

## 5. تجارب دول مختارة:

### 5.1 تجربة الامارات العربية المتحدة:

#### 5.1.1 نشأة الاقتصاد الأزرق في الامارات العربية المتحدة:

بدأ الاهتمام بالاقتصاد الأزرق في الامارات العربية المتحدة مبكر نسبيًا مقارنة بالدول العربية ويعزى السبب الى اعتماد الامارات على البيئة الساحلية والبحرية التي تمثل بيئة مهمة جدًا من جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية, حيث يتركز بها عدد كبير من الانشطة الاجتماعية والاقتصادية وكذلك التنوع البيولوجي, وايضًا يتركز بها معظم السكان, كما وتعد هذه البيئة مصدرًا مهمًا للصيد وتحمية المياه ومصدرًا لانتاج النفط, والشريان الاساسي للتجارة الخارجية .

وبسبب اهمية البيئة الساحلية والبحرية للامارات العربية المتحدة فقد حظيت باهتمام خاص, فقد بذلت الجهات المعنية عدد من الجهود لأجل حماية البيئة البحرية وثرواتها, ومن هذه الجهود قيامها بتنظيم الانشطة المقامة على الشريط الساحلي او البيئة البحرية, اصدار النظم والتشريعات لحماية البيئة البحرية من التلوث, انشاء مناطق بحرية (محمية) لأجل تنمية التنوع البيولوجي والمحافظة عليه ... وغيرها (Hana Afif et al., 2019, 49) .

#### 5.1.2 خطط واستراتيجيات دولة الامارات في مجال الاقتصاد الأزرق:

أ\_ الاهتمام بالموانئ : بسبب موقع دولة الامارات المتحدة الاستراتيجي على خليج عمان من الشرق وساحل الخليج العربي من الشمال وامتلاكها بذلك ساحل بحري طويل , ادى ذلك الى انتعاش التجارة البحرية والمواصلات في دولة الامارات واصبحت تمثل احد اهم مصادر الدخل القومي لذلك بدأ التفكير بتطوير وأنشاء عدد من الموانئ في الانحاء المختلفة لدولة الامارات, ولقد تعدى عدد هذه الموانئ 15 ميناء بحري منها 8 موانئ ضخمة ومجهزة بالتقنيات الحديثة والمعدة لاستقبال عابرات القارات والسفن التجارية الضخمة (Ghada Ibrahim, article, 2015)

ب\_ اطلاق شبكة زايد للمحميات الطبيعية : تضم شبكة زايد للمحميات الطبيعية محميات برية وبحرية نذكر منها ما يلي :

- حديقة السعديات البحرية الوطنية: تقع الحديقة في منطقة بحرية مجاورة لجزيرة السعديات، وهي غنية بالحياة البحرية مثل سلحفاة هوكسفييل المهددة بالانقراض.

- محمية الياسات: ان جزر محمية الياسات محاطة بالشعاب المرجانية، وهي موائل مهمة للعديد من الحياة البحرية. كما أنها جديرة بالملاحظة لأهميتها البيئية وكذلك أهميتها التاريخية والثقافية.

- حديقة القرم الوطنية: تعد الحديقة موطن لملايين من أشجار القرم الداعمة للعديد من النظم البيئية.

- محمية مروج للمحيط الحيوي: تتميز هذه المحمية بتنوعها البيولوجي الغني، المدعوم بالبيئات البحرية والساحلية، وهي أيضا ثاني أكبر تجمع لأبقار البحر في العالم مما جعلها تكتسب أهمية دولية. وفي عام 2019 اكتشف علماء الآثار أقدم لؤلؤة في العالم على أنقاض جزيرة مروج، تلتها العديد من الاكتشافات التاريخية على الجزيرة، والتي يعود تاريخها إلى العصر الحجري، وكشفت أن هذا العصر شهد الحياة على الجزيرة.

- محمية بو السبايف: تقع إلى الغرب من قناة المصفح، وهي منطقة مهمة للطيور المقيمة والمهاجرة وتحتوي على موطن مناسب لطيور الفلامينكو والطيور المهاجرة الأخرى. وانضمت محمية بو السبايف إلى الشبكة العالمية لمواقع الأراضي الرطبة وذلك في عام 2016 بموجب معاهدة دولية تعرف باسم اتفاقية رامسار.

- محمية رأس غناضة : يشكل مجتمع الشعاب المرجانية في المحمية قيمة اقتصادية مهمة جدًا، بشكل مباشر وغير مباشر، حيث يساعد على حماية المناطق الساحلية من الأعاصير, ومجتمع الشعاب المرجانية يعد عنصر مهم في مناطق الجذب السياحي (Environmental Agency - Abu Dhabi, article)

ج\_ استكمال برنامج المصايد السمكية المستدامة لدولة الامارات 2015\_2018 : قامت كل من هيئة البيئة ووزارة التغيير المناخي في ابوظبي عام 2015 بعقد شراكة من اجل تأسيس برنامج المصايد السمكية المستدامة في دولة الامارات العربية المتحدة 2015\_2018, وهي بمثابة خطة شاملة مدتها 4 سنوات, ورؤيتها تتمثل في الوصول الى (مصايد سمكية مستدامة في دولة

الإمارات), وقد قام البرنامج بتقديم فهم حديث للمصايد السمكية , حيث انه يمثل مراجعة شاملة لقطاع المصايد والعمل على وضع اللبنة الأساسية لتحقيق المصايد السمكية المستدامة بحلول سنة 2023. (Hana Afif et al., 2019, 49)

د\_ الاستثمار والاهتمام في السياحة البحرية : لقد قامت دولة الامارات بإستثمارات كثيفة في البنية التحتية ومنها انجازات نوعية على صعيد الموانئ فقد قامت بتطويرها وتأهيلها فأعلنت من خلالها المرتبة الثالثة عالمياً والمرتبة الاولى عربياً وإقليمياً في مجال جودة البنية التحتية للموانئ, وحصلت على المرتبة السادسة عالمياً في بنية الموانئ البحرية في مؤشر التنافسية لعامي 2014-2015. وترى خطوط الرحلات البحرية ان المنطقة تعد مكاناً جذاباً لكي تقوم في فصل الشتاء بنقل اساطيلها من أوروبا , اما المسافرين فيرون ان مسارات الرحلات تعد وسيلة سهلة الوصول الى عدد من المناطق وعوامل الجذب التي لم يسبق لهاؤلاء المسافرين زيارتها , كما وتوفر وسيلة مميزة لزيارة عدد من البلدان ضمن رحلة واحدة بحيث ان الشركة السياحية عند وصولها الى الميناء تقوم بأصدار التأشيرات المطلوبة. (Musaed Al-Zayani, article, 2022)

## 5.2 تجربة مصر:

### 5.2.1 نشأة الاقتصاد الأزرق في مصر:

يعتبر الاقتصاد الأزرق في مصر بمثابة رافعة اقتصادية, فلديها عدد كبير من الموانئ البحرية المتواجدة على البحرين المتوسط والاحمر منها موانئ تجارية وعددها 40 ميناءً وبمساحة 518.8% كيلو متر, وموانئ تخصصية يبلغ عددها 28 ميناءً, ومنذ منتصف عام 2014 شهدت مصر ثورة على صعيد البنية التحتية للخدمات اللوجستية والنقل البحري من اجل تحقيق اقصى استفادة من مواردها البحرية في هذا المجال اجتماعياً واقتصادياً, وذلك من خلال اقامة المركز اللوجستي العالمي للجلال بدمياط, وانشاء قناة السويس الجديدة وميناء شرق بور سعيد, والعمل على استكمال ميناء السخنة. ويمكن اعتبار مصر من النماذج التي يحتذى بها في منطقة افريقيا والشرق الاوسط في قطاع الاستزراع السمكي الذي يساعد في تحقيق الأمن الغذائي وذلك من خلال تطبيق انظمة مستدامة للاستزراع السمكي في مصر, اهمها مشروع الاستزراع السمكي بغليون في كفر الشيخ والمزارع السمكية حول محور تنمية قناة السويس الجديدة (Abeer Mahmoud Mujahid, 2020, 53-54).

وتتميز مصر بإمتلاكها ثورة بحرية ومائية تنافسية بسبب موقعها الجغرافي المتميز, حيث انها تمتلك حوالي 4 الاف كيلو متر شواطئ على البحرين الاحمر والمتوسط, كما وتمتلك اهم ممر ملاحى وهو قناة السويس, وامتلاكها لنهر النيل وتسع بحيرات و60 ميناء, كل تلك المميزات جعلت دولة مصر في مقدمة الدول سعياً لنشر ثقافة الاقتصاد الأزرق والاستغلال الامثل للموارد المائية. وان دولة مصر قد ادركت اهمية وارتباط الاقتصاد الأزرق بتحقيق اهداف التنمية المستدامة التي تعمل الدولة على تنفيذها بخطة طموحة, وظهر ذلك من خلال حجم الاستثمارات والمشاريع الجارية في القطاعات المختلفة للنمو الأزرق, وتدعم وبشكل كبير مصطلح الاقتصاد الأزرق المستدام وذلك ضمن سعيها القوي والمستمر لتحقيق اهداف التنمية المستدامة, والجهود الرامية لمواجهة التغيرات المناخية والعمل على مكافحة التلوث البحري, حيث ان البيئة البحرية قد شهدت في الآونة الاخيرة تزايد كبير في نسبة التلوث وبشكل خاص التلوث البلاستيكي المتضمن لانواع غير قابلة للتحلل ومن الممكن ان تبقى لآلاف السنين, فقد قدرت كميات المخلفات التي تصل الى المحيطات والبحار بما يقارب الـ 10 ملايين طن سنوياً, وتعمل دولة مصر ايضاً على تعزيز الجهود من اجل تخفيض الانبعاثات الكربونية في قطاع النقل البحري. (Ahmed Sultan, article, 2022)

### 5.2.2 جهود ومساعى دولة مصر في مجال الاقتصاد الأزرق:

لقد ادركت دولة مصر الاهمية التي يحظى بها الاقتصاد الأزرق ومدى ارتباطه الوثيق بتحقيق اهداف التنمية المستدامة, وظهر ذلك من خلال الجهود الدؤوبة للدولة في هذا المجال, فقد عملت الدولة على ما يأتي :

أ\_ قامت بوضع الأطر القانونية والتشريعات المناسبة والمنظمة لدعم الاقتصاد الأزرق المستدام من خلال تنظيم الانشطة الاقتصادية ذات الصلة المباشرة بالمحيطات والبحار.

ب\_ تحويل الموانئ المصرية الى موانئ لوجستية تشمل خدمات التعبئة والشحن والتفريغ واعادة تصنيع وتصدير وتمويل وصيانة السفن والصناعات المختلفة.

ج\_ الاهتمام بالسياحة الشاطئية والعمل على ربطها بالرحلات العالمية .

د\_ الاهتمام بأنشطة الصيد والغوص وسياحة البخوت.

هـ\_ قامت الدولة بالتوسع في أنشطة الاستخراجات والاستكشافات البترولية على سواحل البحر الابيض المتوسط , وذلك من خلال تهيئة مناخ يلائم عمليات البحث والتنقيب من خلال توقيع اتفاقيات ترسيم الحدود بين مصر واليونان وقبرص من الجانب الشمالي , وبين مصر والسعودية من الجانب الشرقي, وادى ذلك الى اكتشاف اكبر حقل غاز في مياه مصر الاقتصادية وبأحتياطات تصل الى 30 ترليون قدم مكعب غاز قابلة للزيادة , مما ادى الى جذب عدد كبير من الشركات العالمية من اجل القيام بأنشطة الاستكشاف والتنقيب. (First Bank Foundation, article, 2023)

و\_ تنظيم دولة مصر لمنندى الاقتصاد الأزرق الذي يعد بمثابة نجاحاً وثقة بدولة مصر, كما ويعد تأكيداً لمتابعة دول العالم للمشروعات التنموية الكبيرة التي تم انشائها في مصر, اضافة لرغبتهم للاستثمار فيها, كما وان هذا المنندى يعد جبهة حديثة من اجل تمكين المجتمعات للاستثمار بالموارد المائية الموجودة في العالم.

ز\_ قامت مصر بإنشاء معهد ابحاث لدراسة علوم البحار والمحيطات وتدريب الموظفين وصقل مهاراتهم لتحقيق التنمية المستدامة البحرية, كما واقامت تعاون علمي مع عدة دول لاجل الاستفادة من خبراتها في هذا المجال (Ahmed Khaled Saad Zaghoul, 2023, 424)

### 5.3 تجربة الجزائر:

#### 5.3.1 تطور الاقتصاد الأزرق في الجزائر:

ان الموارد المائية في الجزائر تمتلك طابع استراتيجي في مسار التنمية الشاملة للبلاد وذلك بسبب ارتباطها بالتنمية المستدامة, كما وان الماء في الجزائر يعد من الموارد النادرة لذلك من الضروري ترشيد استعماله لاجل تلبية احتياجات السكان منه دون رهن احتياجات الاجيال القادمة. وبسبب الخصائص المناخية للجزائر التي تتراوح بين الجاف وشبه الجاف تزداد حدة مشكلة المياه في وقت يزداد فيه الطلب على هذا المورد النادر بفعل النمو الديموغرافي وتنامي القطاعات المستهلكة للمياه كالزراعة والسياحة والصناعة.

كما وان مساحة الجزائر الكبيرة تتميز بندرة المياه السطحية المنحصرة في جزء من المنحدر الشمالي لسلسلة جبال الاطلس, وتقدر امكانياتها المائية بأقل من 20 مليار متر مكعب, وان عدد المجاري المائية السطحية في الجزائر تقدر بنحو 30 مجرى يقع معظمها في اقليم التل وتصب في في البحر المتوسط وتتميز بأن منسوبها غير منتظم وطاقتها تقدر بحوالي 4.12 مليار متر مكعب, ورغم الحساسية الكبيرة لمشكلة المياه في الجزائر الا ان الحكومات لم تولي الاهمية اللازمة لهذا القطاع في برامج التنمية الوطنية.

(Boumarafi Reem, Boubou Naima, 2023, 24)

وترى الحكومة الجزائرية ان للماء جانب اقتصادي مهم الا ان الجانب الاجتماعي هو الغالب لذلك فإن الحكومة الجزائرية لم تطبق السعر الحقيقي للماء, فالمواطن الجزائري يتمتع بسعر شبه رمزي ولا يدفع إلا الثلث من سعر المتر المكعب للماء, حيث ان المواطن يدفع 11 دينار جزائري فقط من القيمة الحقيقية للماء بالنسبة للشركة الجزائرية والتي تتراوح بين الـ 32 و 38 دينار جزائري.

وفي السنوات الاخيرة فإن الجزائر قد تخطت مشكلة ندرة المياه وعملت على تدعيم قدرة التخزين فرفعت عدد السدود الى 82 سداً في 2014. ومن هذا المنطلق فإن الاقتصاد الأزرق يمثل فرصة جديدة تنسجم مع روح الصمود والاستدامة التي دعت اليها خطة الامم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030, وهكذا فإن الاقتصاد الأزرق يساهم في تحقيق اهداف هذه الخطة وعلى وجه الخصوص الهدف 14 الذي يسعى الى حفظ البحار والمحيطات واستخدامها على نحو مستدام. كما وسلطت الاضواء على هذا الطموح من خلال المؤتمر العالمي حول الاقتصاد الأزرق الذي عقد في نيروبي كينيا عام 2018 والذي ضم ما يقارب الـ 15000 مشارك من انحاء العالم والذي استحضروا فيه الحفاظ على الموارد المائية بما يضمن حقوق الجيلين الحالي والمستقبلي, كما واجروا عدة مناقشات هدفها النهوض بموارد الاقتصاد الأزرق المستدام والحفاظ عليها وتعزيز الجهود الرامية الى تحسين الصحة الغذائية والقضاء على الفقر. واذا كانت هناك ارادة جماعية وبذل للجهود على جميع المستويات الوطنية والمحلية والدولية, فإن المجتمع الدولي يتمكن من تكثيف حجم الاستثمارات ويستفيد من الامكانيات الكاملة التي تنتجها المحيطات والبحار من اجل محاربة الفقر وخلق فرص العمل والتسريع من وتيرة النمو الاقتصادي

(Gharbi Yassin Si Lakhdar, Mohammadi Siham, 2019, 81-82)

#### 5.3.2 خطط واستراتيجيات الجزائر في تبني الاقتصاد الأزرق:

تسعى السلطات العمومية في دولة الجزائر الى استغلال البحار ومواردها من خلال مجموعة من المخططات والتدابير والاجراءات القانونية, ونذكر منها ما يلي :

أ المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة: يشكل هذا المخطط الاطار المرجعي الاستراتيجي للسياسة السياحية, ويرتكز المخطط التوجيهي على خمسة ديناميكيات وهي (الاقطاب السياحية ذات الامتياز, مخطط الجزائر كوجهة سياحية, مخطط الشراكة بين القطاعين الخاص والعام, مخطط الجودة السياحية, مخطط تمويل السياحة).

ب ادارة المناطق الساحلية: قامت وزارة التخطيط العمراني والبيئة بإطلاق مشاريع للمناقصة ضمن برنامج الادارة الساحلية من العاصمة, وهران, عنابة. تشمل :

- دراسة حماية وتعزيز المدن الساحلية.
- دراسة ترميم وترتيب وحماية الحدود مع الحانات والكثبان الرملية.
- دراسة التلوث الساحلي ببوسماعيل ولاية تيبازة.
- دراسة تنمية الحدائق الساحلية.

ج\_ قانون متعلق باستغلال الشواطئ: القانون رقم 02-03 الذي صدر في 2003, والذي حدد القواعد العامة للاستغلال والاستعمال السياحي للشواطئ, كما ويهدف هذا القانون الى حماية وتنميين الشواطئ لاجل الاستفادة منها وتوفير شروط تنمية متوازنة ومنسجمة, مع وجود نظام تسليية منسجم ومدمج مع النشاطات الشاطئية السياحية (Jamal Daqish, Laila Sons of Ibrahim, 2021, 12-13)

د\_ قانون الصيد البحري وتربية المائيات: " جاء مشروع القانون المتمم لقانون رقم 01-11 المؤرخ في تاريخ 3 يوليو 2001 والمتعلق بكل من الصيد وتربية الاحياء المائية, ليحدد الركائز المعتمدة لاستغلال الموارد الصيدية ويعطي جملة تعديلات متعلقه بالعقوبات وبالتعاريف المرتبطة بشواطئ الرسو والصيد البحري المسؤول والمرجان المصنع.  
( Shamiya bin Abbas and Akram Naour, 2019, 371 )

## 6. الاستنتاجات و التوصيات :

### 6.1 الاستنتاجات:

- 1\_ للاقتصاد الأزرق مساهمة فعالة في تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال الهدف 14 من اهداف التنمية المستدامة المتعلق بالبحر والمحيطات.
- 2\_ يمثل الاقتصاد الأزرق الادارة الجيدة والرشيده للموارد المائية وحماية المحيطات والبحار من خلال قيامه باستغلال الموارد الحية بطريقة مستدامة.
- 3\_ توجد اثار سلبية ناجمة عن عدم اعتماد مفهوم الاقتصاد الأزرق أهمها ارتفاع مستويات التغير المناخي الناتج من انبعاثات الغازات الدفيئة.
- 4\_ يعمل الاقتصاد الأزرق من خلال استغلال موارد المحيطات على خلق نشاطات اقتصادية جديدة تعمل على تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.
- 5\_ يعد الاقتصاد الأزرق بديل استراتيجي للدول النفطية والدول الغير نفطية لكون ان معظم المخزون العالمي من الثروة النفطية موجود في باطن البحر وقبالة السواحل .
- 6\_ يتكون الاقتصاد الأزرق من عدة قطاعات تعمل على تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتحقيق الامن الغذائي, وهذه القطاعات هي ( الصيد, تربية الاحياء المائية, النقل البحري, السياحة الشاطئية, الصناعات البحرية, التكنولوجيا الحيوية البحرية, تحلية المياه, الطاقة البحرية المتجددة).
- 7\_ تعد دولة الإمارات العربية المتحدة من اهم الدول العربية المستفيدة من الاقتصاد الأزرق بحكم بيئتها الساحلية والبحرية التي تعد احدى اهم الموارد الرئيسية لاقتصاد الإمارات العربية المتحدة .
- 8\_ تعد دولة مصر في مقدمة الدول سعيًا لنشر ثقافة الاقتصاد الأزرق بسبب موقعها الجغرافي المتميز على البحرين الأحمر والمتوسط وامتلاكها لاهم ممر ملاحى وهو قناة السويس.
- 9\_ يعد قانون رقم 03-02 المتعلق باستغلال الشواطئ وتأمينها من اهم الإجراءات التي سعت من خلالها السلطات الحكومية في الجزائر الى استغلال البحار ومواردها.
- 10\_ ان قطاع النقل البحري يعد من اهم قطاعات الاقتصاد الأزرق مساهمة في النمو الاقتصادي العالمي .

### 6.2 التوصيات :

- 1\_ نشر الوعي الأزرق في العالم وتعزيز الثقافة البحرية من اجل تحسين الوضع الذي تعيشه محيطاتنا وبحارنا.
- 2\_ وضع القوانين والتشريعات المنظمة لهذا النوع من الاقتصاد وقطاعاته المختلفة.
- 3\_ الاستفادة من الخبرات الدولية لحماية البيئة والنمو الأزرق, وذلك من خلال تعميق الروابط مع الجهات والمنظمات الدولية المسؤولة عن حماية البيئة .
- 4\_ تطوير آليات لمراقبة ورصد المحيطات والبحار من اجل مراقبة الأنشطة البحرية الغير قانونية مثل التجارة الممنوعة والصيد الغير قانوني وغيرها.
- 5\_ تنظيم مؤتمرات عربية تحت مسمى الاقتصاد الأزرق من اجل تبادل الخبرات فيما بين الدول المشاركة وخاصة تلك التي قطعت اشواطاً في هذا الميدان .
- 6\_ توفير قاعدة بيانات متكاملة لمؤشرات الاقتصاد الأزرق.
- 7\_ المراقبة المنتظمة لأهداف الاقتصاد الأزرق والابلاغ عن التقدم لجميع أصحاب المصلحة بطريقة شفافة .
- 8\_ إعداد إستراتيجية وطنية لتطوير القطاعات المتعلقة بالاقتصاد الأزرق والاستفادة من موارده المتنوعة بشكل مستدام.
- 9\_ تكتيف الاهتمام بالموانئ وزيادة اعدادها وتجهيزها بالتقنيات الحديثة لكونها تمثل احدى اهم مصادر الدخل القومي في العديد من الدول الساحلية.
- 10\_ انشاء مراكز أبحاث مختصة بالبيئة البحرية من اجل تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة البحرية.

**Books:**

1. Abu Al-Nasr, Medhat, Muhammad, Yasmine Medhat, Sustainable Development (its concept\_dimensions\_indicators), Arab Group for Training and Publishing, first edition, 2017, Egypt.
2. Al-Azzawi, Falah Jamal Maarouf, Sustainable Development and Spatial Planning, Dar Degla for Publishing and Distribution, first edition, 2016, Jordan.
3. \_Al-Quraishi, Medhat, Economic Development (Theories, Policies, and Topics), Wael Publishing and Distribution House, first edition, 2007, Jordan.

**Letters and theses:**

1. Sami, Brahimi, developing beach tourism within the framework of preserving the natural ecosystem, a thesis for obtaining a master's degree, Larbi Ben M'hidi University Oum El Bouaghi, 2011, Algeria.

**Research:**

1. Al-Muhammad, Mr. Farraj Al-Saeed, the role of human development in achieving sustainable development in the Kingdom of Saudi Arabia, Scientific Journal of Economics and Trade, Volume 52, Issue 1, 2022.
2. Lakhdar, Gharbi Yassin Sy, Siham, Mohammadi, a promising future for adopting the sustainable blue economy as an alternative to coastal oil countries, a case study of Algeria as an example, International Forum: Modern trends in international trade and the challenges of sustainable development towards promising future visions for developing countries, 2019, Algeria.
3. Ben Abbas, Shamia, Naour, Akram, the trend towards the blue economy as a new path to achieving sustainable development in Algeria across the Mediterranean, Journal of Human Sciences of Oum El Bouaghi University, Volume 6, Issue 1, 2019.
4. Miskin, Abdel Hafeez, Zargout, Rima, The trend towards the blue economy and its impact on sustainable development, International Forum: Modern trends in international trade and the challenges of sustainable development, Martyr Hama Lakhdar University, El Oued, Algeria, December 2019.
5. Ahmed, Muhammad Sabry Abu Zaid Eid, Muhammad, Ahmed Muhammad Fawzi, the role of the blue economy in achieving sustainable development 2030, Law Journal for Legal and Economic Research, Volume 2.2022, Issue 2, July 2022.
6. Al-Sayyid Khattab, Muhammad Jalal Muhammad, Requirements for Activating the Blue Economy in Achieving Sustainable Development in Egypt, Law Journal for Legal and Economic Research, Volume 1.2020, Issue 2, January 2020
7. Ashour, Misbah Muhammad, Characteristics of the beach tourism movement in the municipality of Misrana, Journal of the Faculty of Arts, Misrata University (Libya), Volume 2020, Issue 16.
8. Afif, Hanaa and others, towards a blue economy: the experience of the United Arab Emirates, International Forum: Modern trends in international trade and the challenges of sustainable development towards promising future visions for developing countries, 03.02 December 2019.
9. Mujahid, Abeer Mahmoud, the sustainability of the Egyptian tourism sector and its role in promoting the blue economy and achieving sustainable development in light of some international experiences, Arab Economic Research Journal, Volume 29, Issue 82, 2020.
10. Zaghloul, Ahmed Khaled Saad, The Blue Economy and Maximizing Investment in Egypt, Contemporary Egypt Magazine, Cairo, Volume 114, Issue No. 550, April 2023.
11. Reem, Boumaarafi, Naima, Boubou, adopting the blue economy as a new path for developing countries - a case study of Algeria, Journal of Economic Studies, Volume 23, Issue 01, 2023.
12. Dakish, Jamal, Ibrahim, Laila Oulad, The Blue Economy - Presentation of international experiences with reference to the case of Algeria, The First International Scientific Forum: The Blue Economy to Promote Sustainable Development, Abdelhamid Ibn Badis University, Mostaganem, Algeria, 2021.

**Reports:**

1. Economic, Social and Environmental Council, Report on the Blue Economy, a Basic Pillar for Building a New Development Model for Morocco, Kingdom of Morocco, self-referral No. 38\_2018, at the link file:///C:/Users/LENOVOO/Downloads/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D8%B1%D9%82 %20(7).pdf

**Electronic articles:**

1. Ahmed Sultan, an article about the blue economy concept, the challenges, and where the Egyptian countries have reached in this file, Egyptian Observatory platform, April 6, 2022, accessed on 3-30-2024, at the link, <https://marsad.ecss.com.eg /68873/>
2. Ghada Ibrahim, Emirates Sea Ports, February 26, 2015, accessed on 3-31-2024, at the following link: <https://www.almrsl.com/post>.
3. Musaed Al-Zayani, Umm Al Quwain launches its strategy for the sustainable blue economy, March 29, 2022, accessed on 3-31-2024, at the link: <https://aawsat.com>
4. Environmental Authority - Abu Dhabi (without publication date), Zayed Network for Natural Reserves, accessed on 3-31-2024, at the following link: <https://www.ead.gov.ae>

ثانيًا: المصادر الأجنبية:

1. Michelle Voyer and others, The blue economy in Australia: Conceptualizing the Blue economy its Relationship with Maritime Security and its Role in Australian Oceans Governance, National Libry of Australia, 2017.
2. Kelly Hoareau, INTRODUCTION TO THE BLUE ECONOMY, Commonwealth of Learning, Edition 001, 2016, <https://oasis.col.org>